**استمارة المشاركة**

**الاسم**: خديجة **اللقب**: بوعامر

**الرتبة العلمية:** طالبة دكتوراه - السنة الثالثة-

**اﻟﺗﺧﺻص:**الدراسات الإفريقية

**مجال اﻟﺑﺣث:** الدولة الكوربوراتية في أفريقيا

**اﻟﻣؤﺳﺳﺔ**: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

**رقم الهاتف**:0559441737

**البريد الالكتروني**: [khadidja.boua@outlook.fr](mailto:khadidja.boua@outlook.fr)

**المحور:** الرابع

**عنوان المداخلة: دور الريع في استمرار نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي**

**الملخص**

تعالج الدراسة موضوع نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي، وعلاقة هذا الأخير بطبيعة الاقتصاد الريعي، وذلك على اعتبار أن الدولة في العالم العربي، تميزت منذ القرن الماضي، بكونها دولة تسيطر على جميع مفاصل الحياة، فنجد أن الهيئات العسكرية والدينية وجماعات النخبة والعصب والقبيلة كلها تجند لبقاء النظام السياسي، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في استمرار هذا النمط من الدول، ويعتبر الريع و ما شكله الأخير من دول ريعية في المناطق العربية، أحد أهم العوامل التي ساعدت في استمرار الدولة الكوربوراتية العربية، وذلك من خلال عملية تمويل هذا الأخير لنشاط هذه الدولة، حيث منحها سند تتمكن من خلاله من الهيمنة، وكذا إعاقة عملية تطور المجتمع المدني القادر على التعاقد خارج إطار الدولة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: أنه في ظل استمرار وجود الثروة المرتبطة بالريع في العالم العربي، واستمرار سيطرة السلطة على الثروة، من المرجح أن تستمر سيطرتها على مختلف التنظيمات الاجتماعية، أي استمرار الدولة الكوربوراتية، وذلك في ظل عدم دخول متغيرات أخرى.

**ABSTRACT**

The study addresses the subject of the Corporatism state in the Arab world, and the relationship between the latter and the nature of the rent economy, considering that the state in the Arab world has been distinguished since the last century as a state that controls all aspects of life. To the survival of the political system, has contributed to a number of factors in the continuation of this type of countries, and considers the rents and the form of the latter from the rentier countries in the Arab regions, one of the most important factors that helped the continuation of the Arab Corporatism State, through the process of financing the latter of this activity The state, where it granted a bond through which he could dominate, as well as hindering the process of development of civil society capable of contracting outside the state. The study concluded that with the continued existence of wealth associated with the rent in the Arab world and the continued domination of power over wealth, To continue its control over the various social organizations, that is, the continuation of the t Corporatism state, in the absence of other variables.

**مقدمة**

يشكل الريع أضخم مصدر لعائدات الدول العربية، وعليه كان من الطبيعي أن يكون له دور محوري في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، خاصة في ظل الحالة العربية، حيث تمتلك الدولة عائداته، مما أدى إلى تركيز الثروة والقوة السياسية في أيدي النخب الحاكمة، الأمر الذي جعل من هذه الموارد الضخمة تذهب إلى تمويل رغبة النخب في البقاء والاستمرار، وتمويل سيطرتها وهيمنتها على مختلف المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يبرز ارتباط الريع بنمط الدولة الكوروبوراتية، كما تبرز إشكالية التداخل بين مفهوم الدولة الريعية و مفهوم الدولة الكوربوراتية.

**وانطلاقا من ذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل البحثي التالي:**

ماهي العلاقة بين نمط الدولة الكوربوراتية في العالم العربي وطبيعة الاقتصاد الريعي؟ و ماهو مستقبل الدولة الكوربوراتية العربية في ظل استمرار الريع من عدمه في العالم العربي ؟.

وتتم الإجابة عن هذا التساؤل البحثي من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

**أولا: الدولة الريعية - مقاربة مفاهمية –**

1. **مفهوم الريع : " rent"**

**الريع لغوياً** : هو النماء والزيادة ويقال إن ريع الدروع : فضول أكمامها وراعت الإبل نمت وكثر أولادها . وراعت الحنطة : زكت وريع البئر: ما ارتفع من حواليها . وريعان كل شي أفضله وأوله.[[1]](#endnote-1)

تعتبر مفردة "الريع" الكلمة الأساسية التي اشتقت منها باقي المفاهيم المشكلة للبراديغم الريعي. وفي الواقع، مفردة الريع هي مفردة تنتمي إلى حقل الاقتصاد السياسي، ويعود تاريخ ظهورها إلى فجر الحداثة الأولى في كتابات الاقتصاديين الاسكتلنديين والإنجليز. لكن يعتبر "دفيد ريكاردو" أهم من قدم تحليلا دقيقا لهذه المفردة، لهذا يقال عنها بأنها مفردة "ريكاردية"\*. و الريع الوحيد الذي عرف في فجر الحداثة الأولى هو الريع العقاري. من هنا عرف ريكاردو الريع بأنه ''ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها"[[2]](#endnote-2)، وعليه يمثل الريع العائدات التي تدرها الأراضي الزراعية على ملاك الأراضي[[3]](#endnote-3).

1. **الاقتصاد الريعي:"** **Rent economy"**

برز مفهوم الريع الاقتصادي مع "الفريد مارشال" Alfread marshallالذي أعطى الريع معنى أكثر شمولا ليصبح الريع الاقتصادي بديل الريع. بمعنى أن الريع قد يكون جزء يدخل في كل عوائد عناصر الإنتاج، وفي كل القطاعات، لطالما أنه يمثل فرق غير مبرر بين التكلفة والسعر.[[4]](#endnote-4)

و لا يتأسس الاقتصاد الريعي على عامل واحد فقط: وفرة النفط و المواد الأولية، بالرغم من تركيز بعض الأطروحات على هذا العامل أو ذاك. بل ينشأ الاقتصاد الريعي من تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. و يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين، منها تنحدر بقية الخصائص الأخرى. وهما شرط خارجية الموارد المالية، شرط سيادة عنصر ريعي في مداخيل الاقتصاد الوطني. و يصبح اقتصادا ما ريعيا إذا كانت تسود فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70 %، شرط أن تكون هذه الريوع مصدرها خارجي بالنسبة لإقتصاد الدولة. وبالتالي الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي. ."[[5]](#endnote-5)

كما أن اصطلاح الاقتصاد الريعي، يستخدم في حالة ما كان للريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية[[6]](#endnote-6)،وفي المقابل لا تعتبر الدولة دولة ريعية التي تكون مصادر الريع فيها متنوعة تشارك فيه عدة قطاعات بنسب معتدلة[[7]](#endnote-7).

كما يعرف "جورج قرم" الاقتصاد الريعي بأنه:

**" حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة، دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر" [[8]](#endnote-8).**

1. **الدولة الريعية rentier Etat:**

برز مصطلح الدولة الريعية مع الباحث الإيراني "حسين مهداوي" في السبعينات من القرن العشرين في مرحلة الطفرة النفطية، وما وكابها من تطورات في الدولة النفطية[[9]](#endnote-9)، وقد لازم مفهوم الدولة الريعية مفهوم الدولة النفطية، إذ يعبر مصطلح دولة الريع النفطي، عن تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات صادراتها من النفط لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها[[10]](#endnote-10).

وقد طرح "حسين مهداوي" مفهوم يستند إلى مسلّمتين أساسيّتين:

* الأولى: تذهب إلى أن الدولة الريعيّة لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقّلة سياسيّاً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي".
* الثانية: تذهب إلى أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعيّة بدلا من السياسات الإنتاجية التي تؤدّي كمحصلة إلى استثناء وإبعاد السكّان عن حيّز المجال السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية .[[11]](#endnote-11)

ويمكن القول أن الدولة الريعية هي تلك التي تعتمد في إدارتها لشؤون الدولة على عائدات من الخارج، سواء كانت هذه العائدات نتيجة بيع مادة خام، أو لقاء تقديم خدمات إستراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج . [[12]](#endnote-12)

1. **سمات الدولة الريعية**

تتميز الدولة الريعية بمجموعة من السمات المتمثلة في:

* الدولة هي المشغل الرئيسي للناس، مما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة. وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط. وبالتالي لا يكون هنا كدافع للتطور نحو الديمقراطية.
* مصدر الدخل الريعي خارجي ويرتبط بالطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن الإنتاجية.
* عدم الاعتماد بشكل كبير على الدخل من عناصر الإنتاج المحلية.
* الدولة وسيط بين الاقتصاد الخارجي والمحلي ومستوى تحكمها بالدخل الريعي.
* حرية الدولة في استخدامات الدخول الريعية، وصرفها حسب مصالحها، وعادة ما يتم ذلك في مجالات الإنفاق العام، وشراء الود السياسي، التوسع في التوظيف، مجالات تطوير الدولة وأجهزتها، تحسين ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع [[13]](#endnote-13).

ومن خلال العملية التي تقوم بها الطبقة الحاكمة والمتمثلة في التحكم في إعادة توزيع الريع على المكونات الأساسية للمجتمع، يتعمق وبتعزز مفهوم الدولة الريعية[[14]](#endnote-14).

وفي نموذج الدولة العربية، نجد أن الدولة هي التي تحتكر تحصيله، وتقوم بدور حلقة الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات، من خلال الإنفاق الحكومي كأداة لإعادة توزيعه على أفراد المجتمع، وهنا يظهر أثره على طبيعة النظام السياسي السائد[[15]](#endnote-15).

إذن الاقتصاد الريعي ماهو إلا وليد لدولة ريعية، ولكن ليس بالضرورة كل اقتصاد ريعي وليد دولة ريعية، ومنه يمكن اعتبار الدولة الريعية على أنها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، ناجمة عن انعدام الحكم الراشد، إذ أنها الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة من المجتمع، والمتمثلة في الطبقة المهيمنة على الحكم، والتي تقوم بإدارة وإعادة توزيع هذه الثروة الريعية من خلال الإنفاق العام[[16]](#endnote-16).

**ثانيا: الكوربوراتية مدخل نظري لدراسة الدولة في العالم العربي**

استندت الدراسة إلى المدخل الكوربوراتي كإطار تحليلي لتفسير النظم السياسية، يحيط بالظاهرة من مختلف الجوانب، والكوربوراتية تذهب إلى أن النظام السياسي أشبه بشركة تضامن يتحد فيها الجميع تحت لواء واحد يحدد الاتجاهات وينظم العلاقات ويرسم المسارات ويتحكم في التفاعلات ويوزع المصالح والمكتسبات، ويستفاد من هذا الاقتراب انطلاقا من كون إدراك منطق عمل الدولة العربية يعتبر مفتاحا لتحليل العمليات السياسية، بما فيها تحديد أهداف الدولة ووسائل تحقيق هذه الأهداف، حيث يقدم المدخل الكوربوراتي نظرة إجمالية كلية تعطي صورة بانورامية لطبيعة الدولة وعملها في هذه المنطقة.[[17]](#endnote-17)

يستفاد من هذا الاقتراب دراسته لمنظمات المجتمع المدني، الاحزاب السياسية، النقابات، على أساس أنها تمثل قنوات مجتمعية تابعة للنخب الحاكمة، تساعدها على تنفيذ سياساتها، أو التحكم في العملية السياسية لصالحها، وهو المؤشر الذي ترتكز عليه الاأظمة العربية لشرعنة سلطاتها، مع تمددها لأبعد الحدود[[18]](#endnote-18).

و الكوربوراتية والتي يطلق عليها أيضاً التوحدية، يمكن النظر إليها بشكل عام على أنها النظرية والممارسة التي يتم فيها تنظيم كامل المجتمع إلى كيانات توحدية خاضعة للدولة، ووفقاً لهذه النظرية يتم تنظيم العمال وأصحاب الأعمال في كيانات مهنية وصناعية، تعمل كأجهزة للتمثيل السياسي والتحكم في الأشخاص والأنشطة داخل نطاق اختصاصها[[19]](#endnote-19).

وتعرف الكوربوراتية على أنها نظام لتمثيل المصالح وفقا لنمط من الترتيبات المؤسسية الموحدة، يحقق الارتباط بين المصالح المنظمة في المجتمع، وأجهزة اتخاذ القرار في الدولة، فهي إحدى أنماط التمثيل المصلحي الذي تكون فيه المصالح مندمجة وموحدة[[20]](#endnote-20).

لقد حاول "فياردا" Wiarda تتبع التطور التاريخي لأصول الكوربوراتية، فوجد لها أنماطا وملامح ومظاهر في الفكر اليوناني، حيث كان "أرسطو" يستبعد أي فصل بين السياسة والمجتمع. وكذلك في الفكر المسيحي والروماني وفي العصر الوسيط والحديث والمعاصر. وعممها غيره على الأنظمة والمجتمعات البشرية كلها، حيث تغدو الدولة كياناً عضوياً موحداً يسير النظام الاجتماعي والسياسي بواسطة تنظيم المجتمع في وحدة عضوية منظمة ووظيفية مضبوطة بواسطة الدولة[[21]](#endnote-21).

يعرفها " فيليب شميتر " Philippe Schmitter:

**" نظام من تمثيل المصالح تتألف فيه وحدات تأسيسه فيه عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا، والهيراركية تنظيميا، والإكراهية في الانتماء إليها والمعترف بها من قبل الدولة ، بل قد تكون الدولة هي من أنشأتها،و تمنح هذه الوحدات حق احتكار الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القادة و تنظيم المطالب والمساندة."[[22]](#endnote-22)**

وتتولى الدولة التعاضدية، عن طريق أجهزتها، تنظيم التفاعل بين الجماعات وتستخدم الآليات البيروقراطية، وتصميماتها، وتخطيطها في تحقيق ذلك. ولا تفترض التعاضدية المساواة بين مختلف الجماعات في قدرتها التمثيلية للمصالح إزاء الدولة، حيث يعتبر الصالح العام ومدى إسهام الجماعة فيه، وحسبما تحدده الدولة هو المعيار الأساس لتقدير المكانة التي ينبغي أن تحظى بها الجماعة، وهو يفرض شكل العلاقة بين جماعة المصلحة والدولة. وتبعاً لذلك، فإن كل الجماعات المصلحية المهمة تجد تمثيلا لها في الأبنية الرسمية للدولة، وأن الدولة تراقب وتوجه وتقود تفاعلاتها لاستبعاد العنف وضمان الاستقرار والسلم وتحقيق المكاسب المناسبة والفاعلية الجماعية. [[23]](#endnote-23)

ونجد الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية في العديد من الأنظمة السياسية، والتنظيم الكوربوراتي لا يقتصر على الأنظمة التسلطية أو الأنظمة التي عرفتها شبه الجزيرة الايبرية أو نظم أمريكا اللاتينية فقد تكون هذه الأنظمة ديكتاتورية، كما قد تكون ليبرالية سويسرا مثلا، فهناك خصائص مشتركة بين هذه النظم وتتمثل في:

* تمتلك الدولة سياسيات توجه
* تعمل الدولة على فرض قيود وضوابط على حرية نشاط جماعات المصالح
* جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة فهي جزء منه وامتداد له تساعد الجهاز الحكومي على رسم السياسات.

فجزء كبير من المجتمع ليس منظما على أساس فردي بل التنظيم الاجتماعي له طابع وظيفي ينتظم فيه الأفراد وينتمون إلى جماعات متعاضدة عائلات عصب مناطق مجموعات اجتماعية لغوية اثنيه جماعات المصالح نقابات الخ. وفي هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة بالترخيص لنشاطها وإخضاعه للرقابة القانونية كأسلوب للحد من تعدديتها، كما تعمل الدولة على ضم وإدراج هذه التنظيمات إلى النسق العام للدولة، حيث تسعى هذه المجموعات إلى التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالحها في إطار هذه الصيغة الحكومية مع الاحتفاظ بمستوى من الاستقلالية عن الدولة في إطار قوانين ودساتير تحمي مصالحها ووجودها[[24]](#endnote-24).

**ثالثا: العلاقة بين الريع والدولة الكوربوراتية في العالم العربي**

إن الدولة كجهاز اجتماعي تلعب دورا واسعا و مهما خاصة في الدول العربية، في الحياة الاقتصادية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم الثالث، وهذا ما يتطلب منها السعي المستمر لتعظيم مواردها وتوسيع قدراتها، حيث تقوم باستغلال جميع إمكانيتها في سبيل ذلك، من هنا نجد أن طابع المداخيل الحكومية، وطريقة تحصيلها، ينعكس بالضرورة وبصفة مباشرة على طبيعة النظام السياسي، وعلى المضمون الاجتماعي للدولة و وظائفها [[25]](#endnote-25).

إن الحديث عن المقاربة الريعية لتحليل طبيعة الدولة العربية، تتطلب تحليل بنية الاقتصاد العربي الذي يتميز بتبعيته الكبيرة للريع البترولي، حيث يشكّل قطاع المحروقات بامتياز العمود الفقري للاقتصاد [[26]](#endnote-26).حيث تميز اقتصاديات الدولة الريعية بنسبة مرتفعة في الإنفاق العام، وانطلاقا من ذلك تسيطر على الأنظمة العربية أنظمة حكم قد تكون فئوية أو أقلية أو طائفية أو عشائرية وذلك نظرا لغياب المسألة والمحاسبة في هذه المجتمعات[[27]](#endnote-27)، وقد منحت الطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية، الدولة مجالا واسعا للانتشار، ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، ذلك أن الريع يزيد من إيرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو والتفوق على الفواعل الأخرى[[28]](#endnote-28).

وتكون العلاقات ضمن هذه الدول بين الدولة والمجتمع علاقات زبائنية، حيث يقوم الأتباع بالحصول على فوائد من الدولة، لكن هذه الفوائد هي بالأساس متأتية من ريع تحصل عليه الدولة ويقوم النظام بتوزيعه لكسب الولاء. والنظام الزبائني و الريعي مترابطان، حيث يقوم بالتحصيل والتوزيع بهدف الحصول على الولاء، وتصبح الدولة عبارة عن مضخة لتحصيل المداخيل المالية ومن ثم توزيعها على المؤيدين، ورغم أن من أدوار الحكومة في النظم الديمقراطية أيضا تحصيل المداخيل وتوزيعها على الناس، إلا أن عملية التوزيع تقوم بحيادية ومن دون أسباب شخصية، ويكون التوزيع عاما بقدر المستطاع ولمصلحة عامة، بينما الريع في الدول الكوربوراتية يذهب إلى فائدة مجموعات معينة، تكون مرتبطة بالقيادة وفائدة النخب ضمن عمل شبكات المحسوبية على حساب باقي الشبكات، وتتم عملية توزيع الريع من خلال مجموعة من الوسائل مثل عملية التوظيف السري الواسعة غير المبررة لعدم حاجة بيروقراطية الدولة لهذا التوظيف دون مراعاة لا لحاجة ولا للكفاءات. وهذا أدى بدورة لمجموعة من النتائج:

* ترهل الدولة بكامل أجهزتها.
* عدم قدرة الدولة على القيام بأدوارها.
* استنزاف الثروة.
* تفقد القوى السياسية أهميتها وقدرتها على التأثير في الحياة السياسية .

غير أن بمجرد ضعف التوزيع الريعي تظهر الصراعات وعند أول أزمة اقتصادية الدولة تنكمش ولا تعود قادرة على الصرف الريعي، ويبدأ النظام بفقدان الولاء وتبدأ مطالبات المحاسبة.[[29]](#endnote-29) أي أن في حالة زوال الريع تبدأ الدولة الكوربوراتية في التفكك، كون أنها تفقد مصدر التمويل الأساسي لإستمرارها.

وما يميز هذا النوع من الدول هو أنها تعيق التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها، و تكون الموازنة العامة في الدولة الريعية وكأن الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية.[[30]](#endnote-30)

فالدولة الريعية تحصل على دخل كبير من الخارج وبالتالي تتمكن من إيرادات مهمة تجعلها في غنى عن فرض الضرائب من أجل سد نفقاتها العمومية. وبذلك فهي تقايض وتشتري السلم الاٍجتماعي عن طريق تجنب مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تهدد سيطرتها على السلطة، كما تعمل المداخيل الريعية على تشجيع ما يعرف بسلوك إرادة الريع حيث تتضارب المصالح، وكل جهة تحاول السيطرة على جزء هام من ريع الموارد، من خلال السيطرة والهيمنة على الدولة ومفاصليها [[31]](#endnote-31) .

إن الطبيعة الريعية المميزة للاقتصاديات الوطنية العربية قد منحت هذا النمط من الدولة فرصة للحصول على سند اقتصادي يمنحها قوة وقدرة إضافية للبقاء والاستمرار وذلك عبر استثمارها في سياسات شراء الولاء والسلم الاجتماعي، التي يمنحها لها عوائد الريع ،التي تستحوذ عليها السلطة في الدول العربية وتوظفها بما يخدم مصالحها. حيث لعبت عائدات الريع دورا رئيسيا في الحفاظ على استقرار وتدعيم نموذج الدولة والسلطة في الحالة العربية ففي هذا النموذج من الدولة تتحول الثروة إلى وسيلة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالنخب الحاكمة التي تستعيض عن سياسات القمع والعنف بسياسات شراء الولاء.

وهو ما يفسر جزءا كبيرا من الخصوصية التي أصبح يتميز بها هذا النمط من الدولة ضمن المجال السياسي العربي ، وذلك خلافا لأنماط أخرى من الدول، فشيوع الاقتصاديات الريعية قد منح الدولة العربية قدرة استثنائية على البقاء، حيث أن القاعدة الاقتصادية للدولة في المجال السياسي العربي هي الاقتصاد الريعي، الذي منح الدولة القدرة على الاستيلاء على المجتمع، فنمط الإنتاج الريعي مثل سند الدولة العربية الأهم في إعادة إنتاج منطق الهيمنة والسيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، ليحرم بذلك مجتمعاتها فرصة إعادة إنتاج نفسها في حالة تفاعل مع الدولة، وهو النموذج الذي طغى على كافة الدول المشكلة للمجال السياسي العرب [[32]](#endnote-32)، و تفترض نظرية الدولة الريعية أنه من غير المحتمل أن تكون هناك ديمقراطيات ليبرالية، حيث عادة ماتميل هذه الأخيرة لان تكون مستقلة وبأقل محاسبة[[33]](#endnote-33)

إن ضعف هامش الحريات السياسية في الناظمة الريعية يقلص من فعالية الحوار الاجتماعي كون الأنظمة مازالت تسيطر وتهيمن على القوى الاجتماعية وتنظيماتها، فالدولة الريعية تسهم في جعل الدولة مستقلة على رؤوس الأموال وضرائب مواطنيها، مما لا يضطرها لإشراكهم في تبني الخيارات التنموية للبلاد، كما أن الريع يسمح لها بعرقلة تطور القوى الاجتماعية من خلال سياسات تتراوح بين محاولات احتوائها، بمنحها مزايا اجتماعية وسياسية معتبرة، من جهة أو السيطرة من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تقيدها وتعرقل تقوية نفوذها، وتثبت الوصاية السياسية عليها، حتى لا تستطيع تشكيل قوة فاعلة ومؤثرة في اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف القوة الاجتماعية وتنظيماتها ويجعلها قليلة الفعالية[[34]](#endnote-34). حيث يساهم الريع النفطي في فشل عملية الإنعتاق الاجتماعي من هيمنة الدولة [[35]](#endnote-35).

فقد أدت الطبيعية الريعية للدولة العربية القائمة على تركيز مصادر الدخول المالية في أيدي النخبة الحاكمة فيها، دورا مهما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها حيث تجسدت قاعدة حصول المواطنين على منافع مالية مقابل ولائهم السياسي لهذه النخب الحاكمة [[36]](#endnote-36)، الأمر الذي ساهم في تقوية نمط الدولة الكوربوراتية ونمط العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والدولة ضمن هذا الإطار.

وفي ظل نموذج الاقتصاد الريعي فان العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة توفر كل شئ ، وبالتالي فإن العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها، فالاقتصاد الريعي أعاق عملية التطور الطبيعي للمجتمع في الدولة العربية كما أنه عرقل قيام مجتمع يعيد إنتاج نفسه كمجتمع تعاقدي قوي من الأفراد القادرين على فرض نفسهم بشكل مستقل عن الدولة، هذا الوضع أدى بالنخب الحاكمة في الدولة العربية إلى اعتبار الريع ورقة تفاوضية على طاولة التنازلات، لضمان بقائهم في السلطة فهو بمثابة السند الاقتصادي الذي يضمن بقائهم [[37]](#endnote-37).

إذن الدولة الكوربوراتية في العالم العربي تعتمد سياسة الإدراج والإقصاء وقد ساهم في قدرتها على اعتماد هذه السياسة قدرة الدولة على توزيع الصناعة الوطنية والتشغيل في سلك الوظائف العامة والخدمات الاجتماعية، وكانت الاستقلالية الذاتية النسبية للدولة، وكذلك قدرتها على توزيع المغانم قد تحققتا من خلال اكتساب الدولة لموارد مالية هامة عن طريق تأميم الشركات الخاصة أو من خلال تسلم أموال خارجية ضخمة، عائدات النقد، والمساعدات الأجنبية .....الخ، وهنا يمكن القول أن الدولتية وإشاعة الأجهزة البيروقراطية في جسم الدولة مثلت بعضا من المتلازمات الواضحة للدولة العربية، لكن الاعتماد المتزايد على الدخل من غير تعب أدى إلى تحول هذه الدولة إلى دول ريعية أو شبه ريعية الأمر الذي أدى إلي تعرض الدولة إلى ضغوط خارجية و أدى هذا مقرونا بالأعباء المالية المتنامية لسياسات الرفاه، و تصعيد في الأزمة الدولة الاقتصادية إلى ترك الدولة تلهث وراء النقد ووراء الشرعية[[38]](#endnote-38).

فالريع يمنح الدولة القدرة على استئجار من تشاء وفي نفس الوقت حرمان البقية من الريع ، كما أن المال يمنح الدولة القدرة على تقوية أجهزة القمع، لذلك فالريع يمثل آلة السلطوية في المجتمعات العربية وبالتالي يعيق عملية تطور المجتمع [[39]](#endnote-39)، وبالتالي فإن في حالة استمرار الريع في المنطقة العربية وفي ظل عدم دخول متغيرات أخرى كالثورات الداخلية والتدخل الخارجي و الحروب الأهلية..... الخ، من المرجح أن تستمر الدولة الكوربوراتية التي تقوم على أساس التعاضد بين الدولة وجماعات المجتمع قصد تبادل المصالح، أما في حالة التحول عن الريع، فذلك يؤدي إلى عملية تحول في نمط الدولة العربية، كون أن الريع يشكل آلية أساسية في استمرار هذا النمط من الدولة.

**خاتمة**

في الأخير يمكن القول أن الريع يعتبر أحد أهم العوامل التي ساعدت الدولة على تمويل عملية تنظيم المجتمع في وحدات كوربوراتية، سواء كانت مهنية أو تنظيمات عمالية أو عسكرية أو جماعات المصالح، وذلك على أساس الولاءات، في حين تسعى هذه الجماعات إلى تحقيق مكاسب لها ولأعضائها من جراء هذا الدمج. وبالتالي يُمَّكن الريع من انتشار سلطة الدولة وهيمنتها على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فَتَوَفُر موارد مالية هائلة من مصدر طبيعي أو استراتيجي يكون بحاجة إلى سلطة ريعية، تسيطر على هذه الموارد وتعيد توزيعها على فئات المجتمع المتلقي لهذه الموارد، وبالطريقة التي تضمن استمرار السلطة وديمومتها، ونتيجة لهذه العناصر الثلاثة موارد ريعية هائلة، دولة كوربوراتية، مجتمع ريعي، يكون قيام الدولة الريعية وتطورها. وانطلاقا من ذلك ورغم صعوبة التنبؤ في الظواهر السياسية ذلك كونها تتميز بالتعقيد، وعدم التجانس، وعدم الانتظام، وعدم التكرار، توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية:

**في ظل استمرار وجود الثروة المرتبطة بالريع في العالم العربي، واستمرار سيطرة السلطة على الثروة من المرجح أن تستمر سيطرتها على مختلف التنظيمات الاجتماعية، أي استمرار الدولة الكوربوراتية، وذلك في ظل عدم دخول متغيرات أخرى كالتدخل الخارجي أو الحرب الأهلية...... الخ، أي أن مستقبلا ستستمر الدولة الكوربوراتية إذ لم تتحرر السوق ولم يتكون نموذج اقتصادي يسمح باستقلالية المجتمع عن الدولة.**

**الهوامش**

1. أبو الحسن أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**( القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ب.س.ن)، ص،428. [↑](#endnote-ref-1)
2. \*نسبة إلى عالم الاقتصاد الانجليزي "دافيد ريكاردو" David ricar

   عبد الرزاق أمقران، نوري دريس، زين الدين خرشي، "البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنمية في الجزائر" ، **انثربولوجيا،** ع.3،(مارس 2015)، ص ص.22-50. [↑](#endnote-ref-2)
3. محمد دودار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط2، 2007)، ص.163. [↑](#endnote-ref-3)
4. # Mark.Blaug ,la pensee economique(Paris :economica ,5eme edition, 1998),p.117.

   [↑](#endnote-ref-4)
5. عبد الرزاق امقران، مرجع سابق. [↑](#endnote-ref-5)
6. حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ع. 103( بيروت ، 1987) ، ص،78. [↑](#endnote-ref-6)
7. زياد حافظ، **البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي**( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص، 53،58. [↑](#endnote-ref-7)
8. جورج قرم ، **التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية** ( القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008)، ص،36. [↑](#endnote-ref-8)
9. H.Mahdavy,  **The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States:The Case of Iran** in:M.A.Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467 [↑](#endnote-ref-9)
10. ماجد عبد الله المنيف،" صناديق الثروة السياسية ودورها في إدارة الفوائض النفطية". **بحوث اقتصادية عربية** ع.47 (صيف 2009)، ص .59. [↑](#endnote-ref-10)
11. ادوادر مورس وآخرون، **النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية، 2007)، ص. 73. [↑](#endnote-ref-11)
12. عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 ). ص.36. [↑](#endnote-ref-12)
13. أحمد منير النجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي** ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع، التنمية المستدامة وسوق العمل ، الجمعية الاقتصادية العمانية،مسقط. 9، 10 مارس2014 ، ص10،12. [↑](#endnote-ref-13)
14. حازم البيبلاوي،**الدولة الريعية في الوطن العربي**، ندوة الدولة والاندماج في الوطن العربي( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1979)، ص.168. [↑](#endnote-ref-14)
15. عبد الله جناني، "العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، ع.227(بيروت، 2003)، ص،54. [↑](#endnote-ref-15)
16. شريفة بوالشعور، الحوكمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة العوائد النفطية في الجزائر، **ميلاف للبحوث والدراسات** ، المجلد ،4.، ع.1، (جوان، 2018)، ص ص،120.131. [↑](#endnote-ref-16)
17. John Martz and David Myers, “Understanding Latin American Politics, “ in Wiarda (ed.), *Critical Concepts*, ***op. cit***., p. 140. [↑](#endnote-ref-17)
18. عبد القادر بن حمادي، **الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعذار الوهمية والتحفظات المتجددة** (تلمسان:النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص .16. [↑](#endnote-ref-18)
19. عبد الله جاد فودة، **التوحدية في النظام السياسي المصري،** عن: <http://criterion.blogspot.com/2006/05/blog-post_114860900677570057.html>، في: 19/11/2019. [↑](#endnote-ref-19)
20. بدر الدين اكرام، **التوحدية دراسة للجماعات المصلحية في تطورها المعاصر**،سلسلة بحوث سياسية(الإسكندرية: مركز البحوث السياسية ،1990)، ص. 10. [↑](#endnote-ref-20)
21. Paul Adams,  “Corporatism and Comparative Politics, Is there A New Century of Corporatism?,” in Howard Wiarda (ed.), ***Comparative Politics, Critical Concepts in Political Sciences, vol. 1***( USA: Routledge, 2005), pp. 28 – 251 [↑](#endnote-ref-21)
22. . Douglas Chalmers,  “Corporatism and Comparative Politics,” in Louis Cantori and Andrew Ziegler (eds.), **Comparative Politics in the Post – Behavioral Era** (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988), p. 137. [↑](#endnote-ref-22)
23. محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" مجلة المفكر،ع.10 [↑](#endnote-ref-23)
24. شاهر اسماعيل الشاهر، **الكليتوقراطية وتجلياتها، قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية وممارساتها للسلطة**، عن: <https://democraticac.de/?p=44878#_ftn17> في 21/11/2018. [↑](#endnote-ref-24)
25. صبرينة يونسي، "الدولة الريعية والتنمية" ، **التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية،** ع. 28(جوان 2011)، ص ص298،336. [↑](#endnote-ref-25)
26. Samir Bellal, **Essai Sur La Crise Régime Rentier D’Accumulation En Algérie: Une Approche En Termes De Régulation**,) Thèse De Doctorat, Université Lumière Lyon 2, 2011(, p.91. [↑](#endnote-ref-26)
27. محمود عبد الفضيل، **السلوك والأداء الاقتصادي للدولة الريعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص، 341. [↑](#endnote-ref-27)
28. مايكل روس، تر: محمد هيثم نشوان، **نقمة النفط**( القاهرة: منتدى العلاقات الدولية، 2014)،ص. 85. [↑](#endnote-ref-28)
29. وليد نجيب نصار، **مرجع سابق**، ص.77، 78 [↑](#endnote-ref-29)
30. غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 )، ص ص 112،114. [↑](#endnote-ref-30)
31. شريفة بوالشعور ، **مرجع سابق**، ص. 126. [↑](#endnote-ref-31)
32. نور الدين دخان ، أمينة مرزاق، "الريع السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، م. 5 ، ع.1(جوان 2018 )، ص ص.136،112. [↑](#endnote-ref-32)
33. شريفة بولشعور، مرجع سابق، ص. 127. [↑](#endnote-ref-33)
34. عكاشة فضيلة ، "الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع.1 (سبتمبر 2011)،ص ص. [↑](#endnote-ref-34)
35. السعيد ملاح ، **التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي** أطروحة دكتوراه غير منشورة( ، جامعة بسكرة، 2012)، ص ، 158. [↑](#endnote-ref-35)
36. ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي،علاقات التفاعل والصراع**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ، 130. [↑](#endnote-ref-36)
37. نور الدين دخان، **مرجع سابق**، ص ص .136،112. [↑](#endnote-ref-37)
38. نزيه الأيوبي، تر: أمجد حسين، **تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**(بيروت، المنظمة العربية للترجمة،2010)، ص،100. [↑](#endnote-ref-38)
39. السعيد ملاح، **مرجع سابق**، ص،159. [↑](#endnote-ref-39)